

## ارتفاع المركز المالي للبنوك بمقدار ٥١ مليار جنيه الخبر

### موقع صحيفة المال

ارتفع المركز المالي الإجمالي للبنوك بنحو ٥١ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر الماضي ليصل إلى ٢,٥١٠ تريليون جنيه مقابل ٢,٤٥٩ تريليون جنيه في أكتوبر الماضي، وفقا لأحدث التقارير الصادرة عن البنك المركزي.

وبحسب التقرير، فإن الزيادة جاءت بدعم من الودائع الجديدة التي تمكنت البنوك من جذبها والتي قُدرت بـ ١٠ مليار جنيه، ليصل إجمالي الودائع إلى ١,٨٧٥ تريليون جنيه في نوفمبر الماضي، مقابل ١,٨٦٥ تريليون جنيه في أكتوبر الماضي. وشهدت أرصدة الإقراض والخصم للعملاء زيادة بقيمة ٢,٤٤٣ مليار جنيه، لتصل إلى ٧٨٤,٨٣٦ مليار جنيه نهاية نوفمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ ٧٨٢,٣٩٣ مليار جنيه في أكتوبر ٢٠١٥. وعلى صعيد المخصصات، تراجع مخصصات البنوك بنحو ٢,١٤٧ مليار جنيه، لتتخفف من ٦٧,٨٧٤ مليار جنيه في أكتوبر الماضي إلى ٦٥,٧٢٧ مليار جنيه في نوفمبر ٢٠١٥.

وكشف البنك المركزي عن نمو إجمالي الإيداعات بنسبة طفيفة ٠,٤% بقيمة ٨,١ مليار جنيه خلال نوفمبر الماضي لتصل إلى ١,٨٨ تريليون جنيه مقابل ١,٨٧ تريليون جنيه نهاية أكتوبر. ويأتي ذلك رغم قيام عدد من البنوك على رأسها الأهلي ومصر والقاهرة برفع العائد على شهاداتها إلى ١٢,٥% في خطوة لجذب السيولة من السوق.

وأوضح التقرير أن الودائع بالعملة المحلية ارتفعت بمقدار ١٩,٦ مليار جنيه لتسجل ١,٥١ تريليون جنيه نهاية نوفمبر بدلا من ١,٤٩ تريليون جنيه نهاية أكتوبر، فيما انكسرت الودائع بالعملة الأجنبية بواقع ١١,٥ مليار جنيه بنسبة ٣,٠٥% لتبلغ ٣٦٤,٥ مليار جنيه. وأضاف أن الودائع الحكومية تراجعت بواقع ٤,٧ مليار جنيه لتصل إلى ٢٩٢,٩ مليار جنيه نهاية نوفمبر، فيما نمت الودائع غير الحكومية بنسبة ٠,٨% بواقع ١٢,٨ مليار جنيه مسجلة ١,٥٨ تريليون جنيه نهاية نوفمبر، وكشف البنك المركزي عن ارتفاع أرصدة القروض المقدمة لعملاء البنوك بخلاف البنك المركزي إلى ٧٨٠,٤ مليار جنيه في نوفمبر الماضي بارتفاع مقداره ٢,٤ مليار جنيه في مقابل ٧٧٨ مليار جنيه في أكتوبر الماضي، ويعد هذا التحرك في أرصدة قروض العملاء هو أقل معدلات الصعود التي حققتها البنوك منذ شهور حيث وصلت الزيادة إلى ١٠ مليارات جنيه خلال شهر أكتوبر وكانت قد سجلت ٣٢ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر.

وذكر المركزي في أحدث تقاريره الشهرية أن أرصدة قروض الحكومة تراجعت بقيمة ٢ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر حيث سجلت ١٠٠,٧ مليار جنيه مقابل ١٠٢,٤ مليار جنيه بنهاية أكتوبر، وارتفعت أرصدة قروض القطاع الخاص إلى ٦٧٩,٦ مليار جنيه في نوفمبر مقابل ٦٧٥,٦ مليار جنيه في أكتوبر بزيادة قدرها ٤ مليارات جنيه، وكشف المركزي عن تراجع التمويلات بالعملة الأجنبية إلى ١٨٤ مليار جنيه في نوفمبر مقابل ١٩٦ مليار جنيه في أكتوبر وارتفعت أرصدة القروض بالعملة المحلية للقطاع الخاص من ٤٧٩ مليار جنيه في أكتوبر إلى ٤٩٥,٥ مليار جنيه بنهاية نوفمبر.

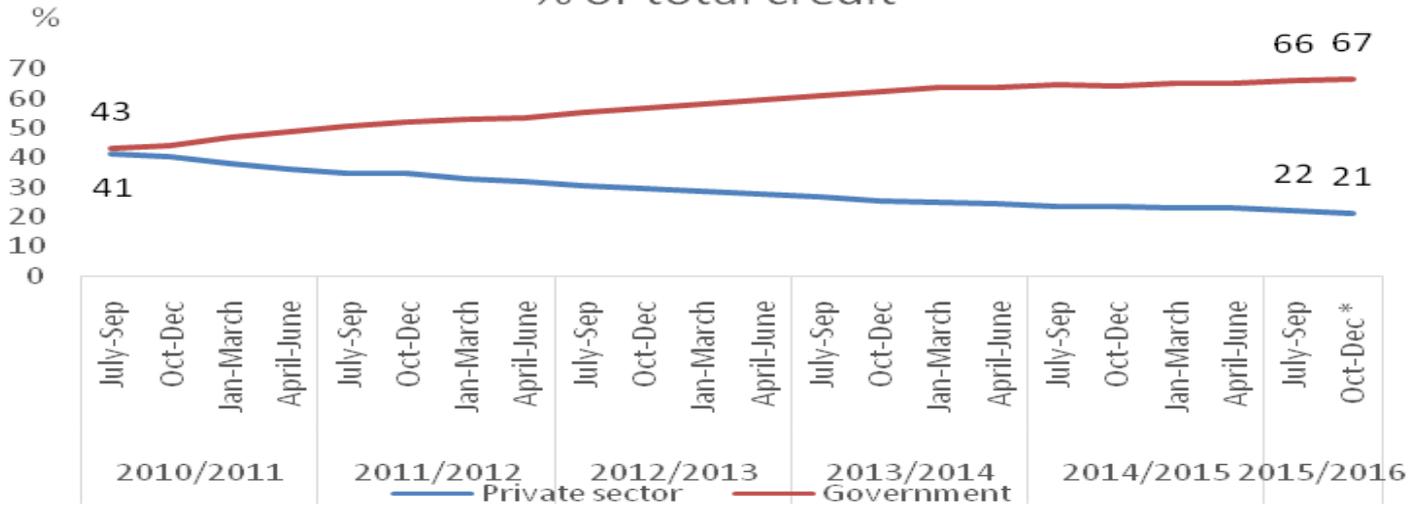
وكشف تقرير البنك المركزي الصادر عن قيام البنوك العامة برفع حصتها من أذون الخزانة بـ ١٤,٥ مليار جنيه لتصل محفظتها إلى ٢١٣,٧ مليار جنيه نهاية نوفمبر الماضي مقابل ١٩٩,١ مليار جنيه نهاية أكتوبر. وزادت أرصدة العملاء الأجانب في تلك الأدوات بقيمة ١٢٠ مليون جنيه لتصل إلى ٣٧١ مليون جنيه نهاية نوفمبر، ليسهم ذلك في نمو إجمالي أرصدة الأذون بنحو ٤,٥ مليار جنيه مسجلة ٥٦٥,٩ مليار جنيه نهاية نفس الفترة. بينما

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، وتؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تراجعت حصة البنوك الخاصة لتخضع أرصدها بـ ٩,٥ مليار جنيه محققة ١٧٨,٢ مليار جنيه مقابل ١٨٧,٧ مليار جنيه نهاية أكتوبر. وانكسرت محفظة البنوك المتخصصة إلى ٦,٠٢ مليار جنيه بدلا من ٦,٤ مليار، بنسبة انخفاض وصلت إلى ٦,٥% خلال فترة المقارنة، إضافة إلى تراجع استثمارات البنوك الأجنبية بقيمة ٣٣١ مليون جنيه لتسجل ٢٧,٤ مليار جنيه نهاية نوفمبر الماضي.

Figure 1.3: Domestic Credit by Sector  
% of total credit



تنبیه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسنول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## الرأي

\* مثلت أدوات الدين المحلي نسبة متصاعدة من ودائع وحدات الجهاز المصرفي، في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات توظيف القروض إلى الودائع على مستوى القطاع ككل، وهو الدور الرئيسي المعني به البنوك كوسيط مالي لتوظيف ودائعها في مشروعات تحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلاد، ونرى أن أحد دوافع هذا الوضع المصرفي يتمثل في توسع الحكومة في الاعتماد على الاستدانة المحلية بصورة أكبر لتمويل العجز المتزايد في الموازنة، كما أن البنوك في كل الأحوال تسعى لتوظيف ما لديها من سيولة وودائع لتغطية تكلفة الأموال وتحقيق هامش ربح، وأن الظروف فرضت في السنوات الأخيرة أن تكون الحكومة هي الأكثر طلباً للتمويل والأفضل تاريخياً بالنسبة للالتزام بسداد الدين وفوائده.

\* نرى أنه لا بد أن يُقدّم للحكومة مقترحٌ لوضع حد أقصى للاستدانة الداخلية وحجم طروحات الأوراق المالية التي تنوي طرحها من إجمالي ودائع البنوك، وأن يكون لديها مؤشر يربط بين محفظة استثمارات البنوك في أدوات الدين، وبين إجمالي الودائع المتوفرة لدى وحدات الجهاز المصرفي، إذا كانت تهدف فعليا لإنعاش الأسواق ومحاربة الركود الاقتصادي، وفي حال تطبيق ذلك سيكون على وزارة المالية تقليص حجم الطروحات لفترة زمنية حتى تهبط بالمؤشر للحدود الآمنة التي تسمح لها باستئناف الاقتراض، وهو ما سيدفع البنوك حتما لبذل المزيد من الجهد للبحث عن قنوات بديلة لتوظيف ما لديها من سيولة وتوجيهها لقنواتها الصحيحة، عبر ضخها بسوق القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات وأصحاب المشروعات.

\* استراتيجية البنك المركزي الحالية لتحفيز النمو من خلال استراتيجية تمويل بفائدة منخفضة وتوسيع نطاق قاعدة الممولين ستؤدي إلى تحركات ملموسة في تخفيض الضغوط على التوظيف بالبنوك إذا ما ارتبطت بتعديلات هيكلية في التشريعات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء جهاز لتنظيمها وإصدار قانون لتمييز تلك المشروعات وإصدار قانون جديد للتراخيص والسجل الصناعي يتماشى مع المعايير العالمية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة قانون الاستثمار وتعديل النظم الحالية لتخصيص الأراضي والضرائب خاصة على المشروعات الصغيرة وإصدار قانون جديد لتنظيم التعامل مع القطاع غير الرسمي بما يجعله قطاع فاعل في الاندماج مع منظومة الاقتصاد الرسمي.

### تنبیه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسنول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.